وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

بحث بعنوان

اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في العراق

مقدم الى قسم العلوم المالية والمصرفية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

اعداد الطالب

سارة حيدر محمد

زينب محمد عباس

بأشراف

أ.د. جواد البكري

1444هـ

2023م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الانعام اية 59

الاهداء

الى من وضع المولى – سبحانه وتعالى – الجنة تحت قدميها ، ووقّرها في كتابه العزيز . . . .

(امي الغالية)

إلى أبي

الرجل المثالي أطال الله في عمره ليظل عوناً لي

إخواني وأخواتي

إلى مثال العطاء والكبرياء والتضحية

الشكر والتقدير

قال تعالى (ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه)صدق الله العلي العظيم (لقمان :12)

وقال رسوله الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) : (من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز وجل)صدق رسول الله

احمد الله حمداً طيباً مباركاً على السماوات والأرض على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضاه

ثم أتوجه بجزيل الشكر والامتنان الى كل من :

أ.د. جواد البكري لتفضله الكريم بالأشراف على هذا البحث وتكرمه بنصحي وتوجيهي .

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية	ب
الاهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
المحتويات	ج
المقدمة	1
(منهجية البحث)	2
المبحث الاول (الانفاق الحكومي)	11-3
المبحث الثاني (النمو الاقتصادي)	19-11
المبحث الثالث (الجانب العملي)	29-20
المصادر	31-30

المقدمة

يعد الانفاق الحكومي احد أدوات السياسة المالية وهو يعبر عن دور الدولة في الدخل في الحياة الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق النمو الاقتصادي، فالأنفاق العام هو احد أدوات الدولة التي تسعى من خلال الى زيادة الإنتاج ، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار بالتوازن بين العرض والطلب ، ومن المعروف ان عملية التنمية الاقتصادية تؤدي الى احداث تغيرات بنيوية تؤدي الى الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم ، وتهدف الدولة من خططها الاقتصادية المختلفة والتي تعتمدها الى النهوض بإنتاجها في كافة القطاعات الاقتصادية لرفع معدلات النمو للناتج والدخل القوميين، ومن هذا المنطلقات جاء اختيار البحث الموسوم (تأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي في العراق) لما للأنفاق العام لاسيما الاستثماري منه دور حاسم ومهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التعرف على الانفاق العام وعلاقتهُ ودورهُ في تحقيق النمو لكافة القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي وكما يعتبر النمو الاقتصادي من اهم المواضيع التي تشغل كل دول العالم اليوم باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم، وكونهُ اقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي ، حيث ان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة الى تحسن المستوى المعيشي ، والذي يترجمهُ تحسن مؤشرات الدخل الفردي ، الاستهلاك ، الاستثمار ، التشغيل و التضخم ، وتعتبر السياسة الاقتصادية المتبعة من اهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي والتي تظهر فعالية الدور الذي تمارسهُ الدولة في الاقتصاد من خلال قدرتها على توجيه الاقتصاد ككل .

مشكلة البحث

هنالك العديد من الاراء حول تأثير الانفاق الحكومي في النمو الاقتصادي، منها مايرى انه محفز والاخر يبين انه مخفض والاخر يوضح عدم وجود تأثير، وهذا يعتمد على الفترة الزمنية وعلى مستوى التطور في البلاد والحالة الاقتصادية .

أهمية البحث

يعد الانفاق العام محركاً للنمو الاقتصادي اذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي ، وذلك اذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة ، وبخلاف ذلك فأن توجيه الانفاق العام نحو قطاعات اقتصادية غير حيوية ولا تدر إيرادات لدعم الموازنة الحكومية يؤدي الى حدوث عجز في موازنة الدولة ومن ثم قد يتسبب في حصول الركود الاقتصادي، فمن هذا المنطلق جاء البحث ليبين مدى امكانية تحفيز النمو الاقتصادي من خلال ادوات الانفاق الحكومي في العراق.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هنالك علاقة عكسية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي داخل الاقتصاد العراقي لكون ان الانفاق الحكومي يطرد الانفاق الخاص.

هيكلية البحث

المبحث الاول :الانفاق الحكومي

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي

المبحث الثالث :واقع الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق.

المبحث الاول

الانفاق الحكومي

مفهوم الانفاق الحكومي

مفهوم الانفاق الحكومي تسعى الكثر من دول العالم الى تحقيق ما تتطلع اليه من تقدم وتطور اقتصادي في أوجه ميادين الحياة كافه لذا فأن السياسة الانفاقية تعكس بشكل كبير الأهداف المرسومة من قبل الحكومة والتي تسعى للنهوض بالاقتصاد المحلي لدفع عجلة التنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي و هناك عدة مفاهيم تخص الانفاق الحكومي منها بأنه مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامه (العلي ،٢٠٠٢،٣٦).

أوان الانفاق الحكومي هو مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام (الجنابي ،بدون سنة نشر،١٧).

وهنالك مفهوم يبين ان الانفاق الحكومي هو مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من اجل اشباع حاجات عامه (بكرين،١٥،٢٠١٥).

ومن زاويه أخرى يمكن اعتبار الانفاق الحكومي بأنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة او احد تنظيماتها بقصد اشباع حاجة عامه (بشير،٣،٢٠١٦).

كما جاء في مفهوم الانفاق الحكومي انه مبلغ نقدي تقوم بأنفاقه سلطه عامه بقصد اشباع حاجه عامه (زغير ،٨،٢٠١٧).

او انه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد اشباع حاجه عامه (محمد،٤،٢٠١٣).

او انه مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة لسداد حاجات عامه (سلاطني،١٧،٢٠١٤). وحيث ان الانفاق الحكومي هو بمثابة مبلغ نقدي تنفقه جهة حكومية (عامه) في اطار ممارستها لنشاطها من اجل اشباع حاجه عامه (خفاجة،٢٣،٢٠١٣).

من المفاهيم السابقة يستدل على ان الانفاق الحكومي يتضمن عدة عناصر(زغير،١٢-٢٠١٧،١٠)

اولاً - النفقة العامة مبلق من النقود :- ان قيام الدولة او تنظيماتها الإدارية بوظيفتها المالية من خلال الانفاق العام لسداد واشباع حاجه عامه انما يتطلب مبلغ نقدي واستخدام النقود اصبح هو الشكل المقبول ومسألة طبيعية طالما ان جميع المعاملات الاقتصادية في عالمنا المعاصر تتم في ظل الاقتصاد النقدي وعلى هذا الأساس فأن كل ما تنفقه الدولة سواء من اجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة او شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاج او منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة يجب ان يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في خانة النفقة العامة .

ثانياً - النفقة العامة تصدر من الذمة المالية للدولة او أي شخص منوي عام:- هو صدورها من الذمة المالية للدولة او شخص معنوي (يخضع للقانون العام)سواء كان هيئات عامه قوميه او محليه او مؤسسات عامه وعلى هذا فأنه لا تعد نفقه عامه التي يصرفها الافراد او الهيئات او المؤسسات الخاصة (الخاضعة للقانون الخاص)حتى ولو كانت تهدف الى تحقيق منفعة عامه كان يقوم شخص او مؤسسة خاصه بتقديم خدمة ذات منفعة عامه مثل توفير الكهرباء والماء الصالح للشرب او شق الطرقات (مثل المؤسسات الخيرية)فبالرغم من كون الهدف هو تحقيق نفع عام الا ان الانفاق صدر من شخص خاص والأموال خرجت من الذمة المالية لشخص خاص وبالتالي لا يعد انفاقاً عاماً .

ثالثاً - النفقة العامة الغرض منها تحقيق منعة عامة:- لأيمكن ان يتحقق مفهوم النفقة العامة الا اذا اكتمل العنصر الثالث الا هو ضرورة تحقيق الهدف الذي تشدهُ النفقة العامة وهو اشباع الحاجة العامة ومن ثم تحقيق النفع العام او المصلحة العامة فلا تعتبر من قبيل النفقة العامة تلك النفقات التي تهدف الى اشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الافراد ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية فالأنفاق العام قد يكون بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات النقدية للفقراء مثل اعانات الغذاء والخدمات الصحية والتعليمية كما قد يهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من البطالة ومحاربة التضخم وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين أقاليم الدولة . يستنتج مما سبق ان الانفاق الحكومي يؤدي الى التطور والتقدم الاقتصادي للبلد سواء كان من خلال الزيادة او النقصان فيحدث في الكساد فيؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي وتقليل الضرائب اما في حالة التضخم يؤدي الى تقليل الانفاق

الحكومي وزيادة الضرائب للمحافظة على المستو ى العام للأسعار كما يمكن ان يستدل الى مفهوم الانفاق العام على انه مبلغ نقدي يقوم بدفعهُ شخص عام من اجل اشباع حاجات عامة (الانسة،٣١،٢٠١٦).

اهداف الانفاق الحكومي

كل دولة من دول العالم تسعى الى تحقيق الهدف من الانفاق الحكومي من اجل النهوض بواقع اقتصادي قادر على تحقيق اهداف المجتمع واشباع الحاجات العامة وهناك عدة اهداف تخص الانفاق الحكومي منها.

١- تحقيق مبدأ المساواة بين الافراد عند تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم واجورهم (الانسة،٢٠١٦،٣١)

٢- معرفة الأثر تولدهُ في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاسترشاد بهذا الأثر (زغير،٩،٢٠١٧).

٣- معالجتها للمشاكل الاقتصادية المتعلقة بالكساد والانعاش ففي فترة الكساد عليها ان تعمل جاهدا على زيادة الطلب الفعال من خلال تشغيل اكبر عدد ممكن من القوة العاملة في المشاريع الخدمية والإنتاجية مقابل أجور معينة توزع على هؤلاء العاملين الذين سيقومون بأنفاقها على السلع والخدمات لأشباع حاجاتهم منها والذي يعني زيادة الطلب الفعال ومع استمرار زيادة الاستخدام ثم زيادة الدخول الموزعة لاسيما وانهم من ذوي الدخول المحددة ويتميزون بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك الذي يترتب علية زيادة اكثر في الطلب الفعال مما يؤدي الى امتصاص المعروض من السلع والخدمات في السوق من ناحية والى تحضير المشاريع على التوسع من انتاجها من ناحية أخرى وبالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي (خفاجة.،٣٠،٢٠١٣) ويتبين ايضاً انهُ يستهدف زيادة الإنتاج في أوقات الكساد والحيلولة دون ارتفاع مستوى الأسعار (بكرين،١٦،٢٠١٥)

وكما جاء فيه انهُ يُعالج التقلبات التي تطرا على الاقتصاد (خاصة في حالة الكساد)فزيادة الدخل المحلي تسمح للدولة في العصر الحديث من الزيادة في مقدار تقتطعهُ منهُ في صور تكاليف او أعباء

عامة من ضرائب ورسوم وغيرها وعادة ما تحفز هذه الموارد المتاحة للدولة على زيادة انفاقها على مختلف الوجوه (المزروعي،٦١٨،٢٠١٢)

اما في الازدهار تقوم الدولة بأنشاء المشاريع توسيع القائم منها تطبيق سياسات مالية ونقدية (كما تعمل على زيادة الضرائب في تخفض الانفاق الحكومي) للحد من ارتفاع معدلات التضخم (خفاجة،٣١،٢٠١٣)

٤- تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الأعباء المالية لصالح افراد المجتمع عند تغطية النفقات العامة (الانسة،٢٠١٦،٣٢)

٥- وضع قواعد عامة تسير عليها سياسة الانفاق العام على النحو الذي يحقق السياسة الاقتصادية للدولة (زغير،٤،٢٠١٧)

٦- تهدف الى تنمية الدخل والمحافظة على استقرارهِ وذلك من خلال التوسع في الانفاق الحكومي الى جانب الانفاق الخاص مما يؤدي الى زيادة المشتريات من السلع والخدمات فتكون طلباً اضافياً على الموارد الإنتاجية المستخدمة والتي تتمثل في عناصر الإنتاج الأربعة وهي العمل ورأس المال والتنظيم والابتكار(عوايشية وناصر،٣٧،٢٠١٦)

يستنتج مما سبق ان الانفاق الحكومي هو العمل على خلق فرص تؤدي الى تحريك القوة العاملة في البلد من اجل النهوض بواقع اقتصادي ذو انتاجيه جيدة منافسة لبغية بلدان العالم من ناحية البنية التحتية وتحقيق مبدأ المساواة بين الافراد وتسيير أمور المُجتمع منها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

أهمية الانفاق الحكومي

تبرز أهمية الانفاق من خلال ما يحققهُ وما يؤديهِ من أدوار لها الأثر الكثير في الاقتصاد القومي فهي تودي الى تحسن المستوى الاقتصادي للعديد من البلدان المتقدمة او النامية لذا فأن أهمية الانفاق الحكومي تأتي من

١- النفقات الاجتماعية كالأنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية أذا قامت الدولة بتأدية هذا للمستفيدين منها الخدمات بالمجان او بأسعار تقل عن تكاليفها فأن ذلك يؤدي الى زيادة الدخول الحقيقية (قدوري،٢٠١٦،٧٣).

٢- النفقات الاجتماعية الرامية اساساً لتحقيق التنمية والتكامل الاجتماعي (بشير،٢٠١٦،٥).

٣- النفقات الاقتصادية تمثل النفقات الضرورية لتقوية النسيج الصناعي لدفع الاستثمار وتمتين البنية التحتية (بشير،٢٠١٦،٥).

٤- تحقيق العدالة بين افراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم واجورهم (بكرين ،٢٠١٧،١٤)

٥- توفير نفقات الامن والدفاع ونفقات العدالة ونفقات الأدوات العامة ونفقات التمثيل الدبلوماسي والعلاقات الخارجية (زغير ، ٢٠١٧،١٤).

٦- تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين افراد المجتمع لتغطية النفقات العامة (بكرين٢٠١٥،١٥).

٧ - النفقات التحويلية الاجتماعية تحدث تحويلات مباشرة للمستفيدين منها في صالح الدخول المنخفضة على حساب الدخول المرتفعة كما ان التحويلات الاقتصادية تؤدي الى إعادة توزيع الدخل في صورة عينية حيث تزيد دخول بعض الأنشطة الاقتصادية او بعض الأقاليم في الدول على حساب البعض الاخر (قدوري ،٢٠١٦،٧٣).

٨- توفر نفقات التعليم ونفقات الصحة والرعاية الاجتماعية وكذلك نفقات الثقافة والبحث العلمي وعموماً النفقات التي تستهدف خدمة الأغراض الاجتماعية (زغير،٢٠١٧،١٤).

٩- تقدم الخدمات الأساسية كالنقل والمواصلات والكهرباء والماء إضافة الى نفقات دعم التجارة الخارجية والزراعة ونفقات حماية الغابات وكذلك نفقات الري والصر ف (زغير،٢٠١٧،١٤).
١٠- السفر في مهمات رسمية والايجارات والمياه والكهرباء والقرطاسية والصيانة ونفقات وسائل النقل والمواد واللوازم الاستهلاكية (خفاجة ،٢٠١٦،٢٨).

١١- تسهيل صيانة واعداد البرامج تمثل النفقات العامة جزء من ميزانية الدولة بحيث تدخل ضمن حساباتها وهي ترتبط ببرامج محدودة تقودها الأجهزة والوحدات العامة بحيث يضمن ترتيب تلك الحسابات من خلال تقسيم النفقات العامة وتسهيل عملية صيانة واعداد وتنفيذ هذه البرامج (الانسة،٣٤،٢٠١٦)

١٢- توفر لأفراد المجتمع الضمان الاجتماعي والمساهمات والاعانات التقاعدية والتعويضات . (خفاجة، ٢٨،٢٠١٣)

١٣- تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الميزانية التي تحتاج الدولة في سبيل تنفيذ الخطة المالية وتقسيم النفقات العامة ضمن الميزانية حتى يتسنى للجهات المسؤولة تقييم وقياس كفاءة تنفيذ كل برنامج ولخدمة أغراض المحاسبة والمراجعة والمراقبة والاعتماد يجب الاخذ بعين الاعتبار ما يلي (الانسة،٣٥،٢٠١٦-٣٤).

اولاً - تسهيل دراسة الاثار المختلفة للأنشطة العامة المختلفة ومعرفة تطورها حيث ان تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف تكلفة كل نشاط وتطورات تلك التكلفة واهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى.

ثانياً - تمكين الراي العام من اجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة بتفييد الحكومة بأنفاق المبالغ التي اعتمدها البرلمان في ذات الأوجه التي قررت لها وليس في أوجه أخرى (الانسة،٣٥،٢٠١٦ -٣٤)

يستنتج مما سبق ان الانفاق الحكومي انهُ يؤدي الى تحقيق رفاهية المجتمع وزيادة الناتج المحلي للأفراد وتوفير الخدمات التي تُعالج التضخم من خلال تخفيض الانفاق العام وزيادة الضرائب وتُعالج ايضاً ازمة الكساد من خلال زيادة الانفاق العام وتخفيض الضرائب مما يكون لهُ أثر على تحسين الوضع الاقتصادي للبلد.

نظريات الانفاق الحكومي

١- وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية

حدد اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الواجبات والوظائف السيادية للدولة والتي يجب أن تكون بنظرهم في أضيق الحدود ، إذ يجب على الدولة بنظرهم أن لا تسرف في النفقات العامة وان تقتصد بها وتدفع الرواتب والأجور للعاملين في القطاع الحكومي استنادا إلى الانجاز الذي يقدمه العامل وعلى أساس هذه القواعد بنيت المالية العامة ، فكان توازن الميزانية غاية أساسية وكانت النفقات العامة تقتصر على الحاجات العامة الأساسية وتمثل نسبة ضئيلة من الدخل القومي ، ومعظم الايرادات ناتجة عن الضرائب ، وجاءت هذه الافكار من تأثر اقتصادي المدرسة الكلاسيكية أمثال آدم سميث و ساي بفلسفة الحرية الاقتصادية التي كانت سائدة في ذلك الوقت والتي عملت على الحد من الدور الاقتصادي و الاجتماعي الذي تؤديه الدولة ، إذ حدد آدم سميث في كتابه " ثروة الامم " الوظائف التي تقوم بها الدولة والتي تمثلت بحماية المجتمع من العنف وغزو المجتمعات الأخرى وأن تعمل على تحقيق العدالة لجميع المواطنين والعمل على أقامه المؤسسات العامة والتي تهدف إلى تحقيق الصالح العام وبأعلى مستوى ممكن ، لان تدخل الدولة بنظرهم يؤدي إلى الاخلال بمبدأ الحرية الاقتصادية ، ومن هذه الوظائف المحددة للدولة أطلق على الدولة لقب الدولة الحارسة ، وعن طريق قانون المنافذ الذي أشتهر به الاقتصادي ساي والذي ينص على أن " العرض يخلق الطلب " وتأكيد آدم سميث على فكرة اليد الخفية أكد بذلك الكلاسيك على أن التوازن يحدث تلقائيا غيل الكامل لموارد المجتمعً عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الانتاجية و يتكيف مع الظروف السائدة دون الحاجة لتدخل الدولة .

٢- وجهة نظر المدرسة الكنزية

أخذت أفكار الاقتصاديين الكلاسيك بالتلاشي تدريج وبالأخص في المدة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٢ إذً هيمنت القوى الانكماشية على المشهد الاقتصادي العالمي ، وأثبت الكساد الكبير عدم إمكانية تحقيق التوازن الاقتصادي عالميا إذ أصبح واضحاً بجلاء أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه السياسة المالية فيً أحداث التوازن المنشود ، ونتيجة لكل هذا فقد اتخذت السياسة المالية معنى أوسع من المعنى السابق ، وأصبح يقصد بها مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي ، ويعد

هذا التطور نتيجة " للفكر الكينزي " والذي ينبع من نظرية كينز في العمالة والفائدة والنقود ، ففي تلك النظرية هاجم كينز كثيرا ، وأشار كينز في نظريته إلى أن ميزانية الحكومة (أوً أفكار الاقتصاديين الكلاسيك أنما تمثل قطاعا في القطاعات الأخرى فأدلى بأهميةً حيوياً الدولة) ، له أهميته الكبرى و آثاره البالغة الدور ألذي تؤديه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ، كما أوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة بل والأهم من ذلك هو توازن ميزانية الاقتصاد القومي ، إذ أصبحت الميزانية صورة لدور الدولة الاقتصادي ، وأداة تحقق أهدافها ، ففي اختيار نفقاتها ومصادر أيرادتها تحاول الدولة قبل كل شي أن يتم هذا الاختيار على نحو يتسق مع سياستها الاقتصادية ويساعد على تحقيقها آخذة في الحسبان أن يتم ذلك في ظل توازن اقتصادي كلي ، وهذا ما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة ، وتعددها من ناحية أخرى ، وأصبحت النفقات العامة أداة رئيسة لتدخل الدولة ، في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٣- وجهة نظر المدرسة النيوكلاسيكية

في النصف الأخير من القرن التاسع عشر أستمر التقدم الصناعي في معظم دول أوربا وأزداد الرخاء بصورة لم تكن متوقعة من قبل ، وظهر وكأن النمو الاقتصادي لم يعد يمثل مشكلة تستحق كل هذا الاهتمام الذي أولاه الاقتصاديون في السابق ، وأصبح الاعتقاد بأن النمو يمكن أن يتم من تلقاء نفسه بصورة طبيعية ، إذ أدت التطورات الاقتصادية المذكورة آنفا إلى قيام طائفة من الاقتصاديين المفسرينً للأساليب التي يعمل بها النظام أمثال ليون والراس وألفريد مارشال وغيرهم ، إذ تمثل اهتمام هؤلاء الاقتصاديين بتحليل السلوك الاقتصادي مع التركيز على سلوك الوحدة الاقتصادية (المستهلك والمشروع) وكيف يتم لهذه الوحدات اتخاذ قرارتها أي دراسة السلوك الاقتصادي للوحدات الصغيرة .

٤- وجهة نظر المدرسة النقدية

تعرضت النظرية الكنزية في أواخر عقد الستينات وبداية عقد السبعينات من القرن الماضي ، إلى مشكلات وتحديات كبيرة تمثلت في تفاقم معدلات البطالة والتضخم معا ، وهو ما عرف بظاهرةً ونظرا وعدم قدرته على تفسير ظاهرة التضخم التيً الركود التضخمي ، لمحدودية الفكر الكينزي زامنت ظاهرة الركود الاقتصادي .

جاءت مدرسة شيكاغو (مدرسة الفكر الاقتصادي النقدي) والتي أكدت على دور السلطة النقدية (البنك المركزي) في السيطرة على كمية الاموال المتداولة من أجل تحقيق الاستقرار والنمو .
وكان ميلتون فريدمان هو الصوت المهيمن من بين اقتصادين المدرسة النقدية في تحدي الافكار الكنزية ، وركزت هذه المدرسة وبقوة على السياسة النقدية كأفضل وسيلة ممكنة لتحقيق التوظف الكامل وتحقيق معدل جيد للنمو الاقتصادي ، إذ لها الأثر الفعال في مختلف الأنشطة الاقتصادية ومنثم عملوا على حصر دور الدولة في أضيق الحدود لأنه حسب اعتقادهم أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج ومن ثم تحقيق ، من التوازن الاقتصادي لن يتحقق و أنما على العكس فأن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعمق اللاتوازن من هذا يتضح لنا أن السياسة المالية لدى النقوديين لم تلق أي اهتمام على عكس السياسة النقدية والتي أحتلت المرتبة الأولى لديهم.

٥- وجهة نظر النظام الاشتراكي

في منتصف القرن التاسع عشر ظهرت وبشكل واسع مساوئ النظام الرأسمالي والمتمثلة بالانخفاض الكبير في أجور العمال وأرتفاع عدد ساعات العمل وتركز الثروات بيد فئة قليلة من المجتمع ، كل هذه الاسباب جاءت كبوادر لظهور النظام الاشتراكي والذي يعتبر امتداد لأفكار الفيلسوف اليوناني (افلاطون) من خلال تكوين جمهورية مثالية فاضلة يعيش فيها الناس بشكل متساوي ، حيث عمل النظام الاشتراكي على ازالة الفوارق الطبقية في المجتمع واقامة نظام اقتصادي متوازن بعيداً عن التقلبات والازمات التي مر بها النظام الرأسمالي ، كما يقوم النظام الاشتراكي أيضاً على قاعدة متينة وهي الاعتماد على الطابع الجماعي الذي تسوده العدالة والمساواة بعيدا الطابع الفردي ، اي يعتمدً عن وبشكل كبير على التخطيط المركزي (الدوله) .

أي نستنتج مما ذكر اعلاه بأن الدولة هي المحرك الاساسي وصاحبة الدور الرئيسي في الحياة الاقتصادية بما تتمتع به من حق الالزام للافراد والمشروعات بالانصياع لاوامرها.

المبحث الثاني

النمو الاقتصادي

مفهوم النمو الاقتصادي

تسعى الكثير من دول العالم الى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات وتتطلع اليها الشعوب وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع هناك عدة مفاهيم تخص النمو الاقتصادي منها بأنهُ ذلك التوسع في الناتج الحقيقي او التوسع في نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء قلة الموارد (محمد ،٢٠١٣،٥).

او عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترها تسبقها في الاجلين القصير والمتوسط (زغير ،٢٠١٧،١).

وهناك مفهوم اخر يبين ان النمو الاقتصادي هو الزيادة المتحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد (خشيب ،بدون سنة نشر ،٦). ومن زاوية أخرى يمكن اعتبار النمو الاقتصادي بأنهُ الزيادة النسبية في الناتج القومي بالأسعار الثابتة (خفاجة ،٢٠١٣،٤١). وان النمو الاقتصادي هو الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي (GDB) ويعتبر الاقتصاد المحلي في حالة نمو اذا كان الناتج المحلي الإجمالي (Y) للفترة الزمنية (T1) اكبر من الناتج المحلي الإجمالي للفترة الزمنية السابقة (T2)(قدوري ،٢٠١٦،٣٧).

او ان النمو الاقتصادي انهُ الزيادة او التوسع في الناتج الحقيقي او التوسع في دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية (الانسة ،٢٠١٦،٦٠).

او انهُ الارتفاع السنوي المسجل كنسبة في الناتج المحلي الحقيقي (ايه و خديجة ، ٢٠١٧،١٩). كما جاء في تعريف النمو الاقتصادي على انهُ تعبير إيجابي في مستوى انتاج السلع والخدمات بدولة ما خلال فترة زمنية معينة (سنة غالباً) (بولحية ، ٢٠١٦،٩٣).

من المفاهيم السابقة يستدل على ان النمو الاقتصادي يتضمن عدة عناصر هي-:

١- **رأس المال:-** هو زيادة حجم الإنتاج مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الإنتاج وذلك من خلال فترة زمنية ، مقاربة بالفترات السابقة (خشيب ، بدون سنة نشر،١٥).

٢- **العمل:-** هو حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم بهدف تسهيل ديناميكية العمل وتداول عناصر الإنتاج بصورة اسهل والبحث عن عناصر انتاج اقل كلفة واكثر ربحية (خشيب ، بدون سنة نشر ، ١٥).

٣- **التقدم التقني** :- يتمثل في سرعة تطبيق وتطوير المعرفة الفنية من اجل زيادة مستوى المعيشة وهذا يتحقق بالاهتمام بجانب التعليم والبحث العلمي (ايه وخديجة ،٢٠١٧،١٩).

يستنتج مما سبق ان النمو الاقتصادي يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع اذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات كما يعد مؤشر من مؤشرات رخائها ، كما يمكن ان يستدل الى مفهوم النمو الاقتصادي على انهُ تحقيق زيادة في الدخل او الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن ، ويقاس معدل النمو الاقتصادي عادة بمعدل النمو في الناتج او الدخل القومي الحقيقي او متوسط نصيب الفرد من الدخل او الناتج القومي .

اهداف النمو الاقتصادي

كل دولة من دول العالم تسعى الى تحقيق الهدف من النمو الاقتصادي لما لهُ من اثار كبيرة لكل بلد من بلدان العالم من حيث الحفاظ على استقرار الأسعار وعلى تحسن رفاهية افراد المجتمع وهناك عدة اهداف تخص النمو الاقتصادي منها .....

١- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي (سلاطني،٢٠١٤،١٠٧)

٢- تدعيم البنية التحتية من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية او الأجنبية التي تؤدي الى تطوير المنشأة الخدمية والاقتصادية للبلد (عوايشية وناصر ، ٢٠١٦،٨٣).

٣– تحسين الخدمات العمومية المحركة للفعليات الاقتصادية والاجتماعية (سلاطني ، ٢٠١٤،١٠٨)

٤- العمل على تحسن مستوى المعيشة والمزيد من الرفاهية لحياة افضل باعتبارهُ يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي (الانسة ،٢٠١٦،٥٩).

٥- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعه قويه للقطاء الصحي من خلال جلب الأجهزة المتطورة والأدوية الفعالة مما يؤدي ذلك الى تحسن المستوى الصحي في البلد (سلاطني ،٢٠١٤،١٠٨).

٦- تحسين أداء مستوى النمو من خلال العمل على رفع زيادة الانفاق الحكومي مما يؤدي ذلك الى تحسن القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للبلد (عوايشية وناصر ، ٢٠١٦،٨٣).

٧- تسين وترقية منافسة المؤسسات مثل المصارف الحكومية العامة وتحسين المصارف الخاصة مما يؤدي ذلك الى جعل هذهِ المؤسسات إعطاء فرص من خلال منح الافراد القر وض مما يشجع على خلق فرص عمل لهم (عوايشية وناصر ، ٢٠١٦،٨٣).

٨- القضاء على حل مشكلة ضيق السوق وانخفاض الإنتاجية في الدول المختلفة مما يترتب علية انخفاض الدخل وهذا يؤدي الى ضعف القدرة الشرائية وبالتالي ضيق نطاق السوق ومن ثم انخفاض الحافز على الاستثمار (زغير ،٢٠١٧،٦).

٩- القضاء على الفقر وزيادة القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين من خلال خلق فرص عمل قادرة على رفع مستواهم المعاشي وكذلك يتوجب على الحكومة خلق رواتب للطبقة الفقيرة من خلال الرعاية الاجتماعية مما يكفل لهم الرفاهية (عوايشية وناصر ، ٢٠١٦،٨٣).

١٠- دفع قطاع الاشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق وذلك من خلال تطوير كل القطاعات الإنتاجية مما يؤدي ذلك الى زيادة انتاج البلد (سلاطني ، ٢٠١٤،١٠٨).

١١- توجية هذهِ الاستثمارات الى جهة عريضة من المشروعات الاستثمارية في العديد الأنشطة مما يؤدي هذهِ الاستثمارات الى خلق العديد من فرص العمل وتشجع القطاع الخاص من وتعين العديد من الخريجين في هذهِ الأنشطة (زغير ،٢٠١٧،٧)

١٢- مواصلة الجهود الرامية الى تحسين الجهود الرامية الى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية (سلاطني ،٢٠١٤،١٠٨).

١٣- ان تكون هذهِ المشروعات متكاملة من حيث خدمتها لاحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي(زغير، ٢٠١٧،٧)

١٤- النهوض بالبحث العلمي والتكنو لوجيا الجديدة للأعلام والاتصال (سلاطني ،٢٠١٤،١٠٨)

١٥- محاربة البطالة وذلك من خلال زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي ذلك (سلاطني ،١٠٨،٢٠١٤)

١٦- التأكيد على أهمية التعليم و التكوين العاليين وتوسيع قاعدتها)الى تحسن المستوى المعاشي لكافة افراد المجتمع (عوايشية وناصر ، ٢٠١٦،٤).

يستنتج مما سبق ان هدف النمو الاقتصادي هو تفعيل وتنمية قدرات البلد الاقتصادية من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمالية والعمل على زيادة معدلات دخل الفرد الحقيقي والعمل على زيادة رخاء المجتمع وزيادة رفاهيةِ .

أهمية النمو الاقتصادي

تبرز أهمية النمو الاقتصادي من خلال ما يحققهُ وما يؤديهِ من أدوار لها الأثر الكبير في لاقتصاد القومي فهو يؤدي الى تحسن المستوى المعاشي كافة الافراد في المجتمع والى تحسن رفاهيتهم لذا فأن أهمية النمو الاقتصادي تأتي من -:

١- يؤدي الى تحسن المستوى المعيشي للأفراد بسبب زيادة اشباع الحاجات الإنسانية وخاصة الحاجات الأساسية (بولحية ،٢٠١٦،٩٣).

٢- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات (خشيب ،بدون سنة نشر ،١٥)

٣- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان (خشيب ،بدون سنة نشر ،١٥).

٤- يؤدي الى تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائما في الدخل الفردي عبر فترة ممتدة من الزمن(زغير ،٢٠١٧،٣)

٥- زيادة مستمرة في الناتج القومي من خلال تطوير المشاريع الإنتاجية مما يؤدي ذلك الى زيادة الإنتاج وبالتالي سوف يؤدي ذلك الى زيادة مستمرة في الناتج القومي (خفاجة ، ٢٠١٣،٤٢).

٦- زيادة الدخل الحقيقي للأفراد وهذا يؤدي الى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج ومنهُ استمرار زيادة النمو الاقتصادي (بولحية ، ٢٠١٦،٩٣).

٧- زيادة حجم ونوع الخدمات الاجتماعية المقدمة للسكان كخدمات التعليم والصحة (بولحية ، ٢٠١٦،٩٣)

٨- يركز على التغير في الحجم او الكم الذي يحصل علية الفرد من السلع والخدمات (زغير ، ٢٠١٧،٤)

٩- يستخدم كمتغير كمي لقياس التغير النسبي في حجم الناتج القومي (خفاجة ، ٢٠١٣،٤١).

١٠- يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي والتي تساهم من خلالها في مواجهة المشاكل الاقتصادية (الانسة ، ٢٠١٦،٥٩).

١١- زيادة رفاهية الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والارباح (خشيب ،بدون سنة نشر ،١٥).

١٢– من خلالهِ يمكن التعرف على مدخلات ومخرجات الاقتصاد باعتبارهُ مؤشراً عن الواقع الاقتصادي (الانسة ، ٢٠١٦،٦١).

يستدل مما سبق ان للنمو الاقتصادي دور كبير في تطور ورفاهية وتحسين قدرة الفرد على النهوض بعيشة كريمة من خلال زيادة دخلهُ أي كلما كان دخل الفرد في حالة ارتفاع أدى ذلك الى جعل الفرد في رفاهية ورخاء كبير.

نظريات النمو الاقتصادي

ثمة الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقدم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول إتباعه للوصول إلى مستويات مقبولة من الأداء الاقتصادي ، والخروج من

دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها ، حيث كل نقائص نظرية كانت نقطة انطلاق نظرية أخرى .

النظرية الكلاسيكية

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي ، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها ، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه ، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو ، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني ، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي ، وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية : الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض ، العمل ، رأس المال والتقدم التكنولوجي ، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها ، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم . إن القوى التي الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي ، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان . إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة (ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية) وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال ، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف ، وهذه يتم معالجتها في الفصل الموالي ضمن نظريات توزيع الدخل . ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن ، مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو ، وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا . الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو ، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة ، ومؤسسات تمويلية منظمة ، ونظام شرعي قانوني ، وأوضاع اجتماعية مناسبة ، وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته .

نظرية " Adam Smith "

حسب " A. Smith " يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم ، وهذا لما يخلفه التقسيم من مزايا ، فهو يولد ومرات خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة

عن زيادة الابتكارات ، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية ، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي ، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة ، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات ، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية ، لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها ، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة .

نظرية " David Ricardo "

اعتبر " Ricardo " الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان ، وهي تتميز بتناقص الغلة ، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات . كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي ، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال ، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه ، وهو ما يضمن تحقيق النمو . أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور ، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور ، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف . وأما ملاك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة .

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح أن حصتي الأجور والربع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي ، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح ، فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها ، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللاقتصاد الوطني ككل . بالنسبة لـ " Adam Smith " و " David Ricardo " يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي – اجتماعي (ينمو داخليا) ، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال ، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية ، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال .

نظرية " Robert Malthus "

ركز " Malthus " على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية ، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح ، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين ، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع ، فينخفض العرض ، ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو ، وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية ، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية ، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي ، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة ، فينخفض دخل الفرد إلى حد الكفاف ، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي . إن تحليلات " Malthus " لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الأفريقية والآسيوية ، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان

نظرية " Karl Marx "

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب الخفاض معدل الربح على رأس المال مع الاقتصاد ، فبينما اعتقد " Smith " أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين ، اعتقد " Ricardo " أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والربع ، وبالنسبة لـ " Marx " فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد .

حسب " Marx " تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف ، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل) ، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض ، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء ، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل ، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن نجل رأس المال محل العمل ، مما يؤدي إلى انتشار البطالة ، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات ، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها ، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال ، فتنهار الرأسمالية .

المبحث الثالث

الاطار العملي

اولاً. الانفاق الاستثماري الحكومي العراقي بعد عام 2003 يعد مؤشر الانفاق الحكومي من الدلائل التي تظهر مقدار التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي الكلي وهو ما يتمثل في الانفاق الاستثماري وبعض جوانب الانفاق الاستهلاكي ضمن سياسات معينة في النشاط الاقتصادي ويرتبط هذا الانفاق في معظم الاحيان بعلاقة طردية موجبة مع حجم النمو الاقتصادي كونه في الشكل الاستهلاكي يكون الطلب الحكومي جزءً فعالا واساسيا في الطلب الكلي ومن جانب اخر يسهم برفع مستوى الطلب الخاص المكون الاخر من الطلب الكلي عن طريق دفع الرواتب والاجور والاعانات الاجتماعية وغيرها وبالتالي تنجلي العلاقة الطردية المشار اليها في تحفيز الطلب الكلي، فالاستثمار والإنتاج والاستخدام والطلب على عناصر الإنتاج ثم ارتفاع عوائدها بعدها يرتفع الطلب الكلي من جديد وهذا ما يسمى اقتصاديا (اثر المضاعف) (قصي وعدنان، ٢٠١٩: (٩١)

يتضح من ذلك ان الاقتصاد العراقي الذي يعاني من اختلال هيكلي أفقده القدرة على الاتساق والتوازن والذي يعد مؤشر ضعف في إطار التنسيق بين السياسات الاقتصادية الثلاث الكبرى النقدية والمالية والتجارية فضلا عن السياسات الفرعية الاخرى، الامر الذي ادى الى فقدان تلك السياسات فاعلية ادواتها في تحقيق الاستقرار ودفع عجلة النمو الاقتصادي الى الامام. بالرغم من ان حجم الواردات المتحققة من مبيعات النفط والتي قابلها حجم إنفاق عام يوازي تلك الايرادات الا ان الارباك الشديد واضح على عمل السياسة المالية الحكومية بسبب ضعف التنسيق

بين فاعلية تلك السياسات المتبعة لذلك لم يشهد العراق نهضة تنموية توازي ذلك التوسع الأنفاقي ومن خلال الجدول (١) نلاحظ تطور النفقات العامة بشكلها المجمل بالإضافة الى ارتفاع نسبة النفقات الاستثمارية الحكومية خلال مدة الدراسة.

الجدول (١): تطور النفقات الاستثمارية في العراق للمدة 2004-2020 (مليون دينار)

السنوات	النفقات العامة	الانفاق الاستثماري	نسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام %
2004	32117491	305116	0.9%
2005	26375175	3903526	14.80%
2006	38806679	6209069	16.00%
2007	39031232	9121371	23.60%
2008	59403374	20315954	34.20%
2009	55589721	9648658	17.35%
2010	70134201	15553341	22.17%
2011	78757667	17832113	22.64%
2012	105139575	29350952	27.90%
2013	119127556	40380750	33.90%
2014	112192126	35450453	31.60%
2015	70417515	18584676	26.40%
2016	73571003	18408200	25.02%
2017	75490115	16464500	21.81%
2018	80873189	17865000	17.09%
2019	111723523	24422600	21.85%
2020	76154387	32089	0.9%

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، نشرات لسنوات مختلفة (2004-2020)

الشكل (١): يوضح تطور الانفاق الاستثماري خلال المدة 2004-2020

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

وسبب من خلال الجدول (١) نلاحظ ان الانفاق الاستثماري بلغ عام 2004 (305116) مليون دينار ثم اخذ بالارتفاع حتى عام 2008 حيث بلغ (20315954) وسبب هذا الارتفاع يعود الى توجه الحكومة نحو اقامة مشاريع استثمارية جديدة وتوسع القائم منها، اما في عام 2009 فنلاحظ انخفاض الانفاق الاستثماري ليصل الى (9648658) وبمعدل نمو سالب بلغ (52.50%) وسبب هذا الانخفاض يعود الى انعكاسات الازمة العالمية في تلك الفترة والتي ادت الى قيام السلطة المالية باتباع سياسة مالية انكماشية، هدفها تقليص حجم الانفاق العام. ويلاحظ زيادة النفقات العامة خلال الأعوام 2010-2013)، وتأتي تلك الزيادة نتيجة الزيادة في اغلب فقرات الموازنة العامة، فيما شهدت النفقات العامة تراجعا خلال عامي 2014-2015) اذ بلغت (112192126) مليون دينار و (70417515) مليون دينار على التوالي بسبب انخفاض اسعار النفط، ذلك يعود الى انخفاض الانفاق التشغيلي والاستثماري، فقد تراجع الانفاق الاستثماري عام 2015 ليبلغ (185484676) مليون دينار وبنسبة من النفقات العامة بلغت (26.39% مقارنة بعام 2014 اذ بلغت النفقات الاستثمارية ما يقارب (35450453) مليون دينار وبنسبة مساهمة في النفقات العامة بلغت (31.60%)، وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية التي سببت انخفاضا كبيرا في الايرادات النفطية الذي ترافق مع زيادة الانفاق العسكري الذي شهدتها الساحة السياسية

والامنية غير المستقرة اصلا فضلا عن سياسة ترشيد الانفاق التي اتبعتها الحكومة من اجل السيطرة على حجم النفقات المتزايدة، لكن سرعان ما عادت النفقات العامة الى الارتفاع خلال الاعوام (2016-2018) اما عن الانفاق الاستثماري فقد تراجع فيما يقارب (21.81%) وكذلك الزيادة في النفقات العسكرية من اجل مواجهة الاحداث الأمنية التي تعرضت لها المحافظات العراقية، الأمر الذي سبب زيادة في النفقات العامة اما في عام 2019 فقد بلغت النفقات الاستثمارية (24422600) مليون دينار وبنسبة من النفقات العامة بلغت (21.5%)، وفي عام 2020 تراجعت النفقات العامة بشكل كبير بسبب اجتياح فيروس كورونا للعام وانخفاض اسعار النفط العالمية لتبلغ (76154387) مليون دينار وكان الانفاق الاستثماري قد بلغ (32089) مليون دينار وبنسبة من النفقات العامة بلغت (4.2%) الناتج المحلي الاجمالي

ثانياً: مؤشرات النمو الاقتصادي.

تشكل اتجاهات تطور الناتج المحلي الإجمالي في أي بلد أساس التقدم الحاصل في الاقتصاد وذلك من خلال ما يتم تحقيقه من معدلات نمو حقيقية تعكس نجاح السياسة الموضوعة والإجراءات المتبعة للنهوض بالواقع الاقتصادي في البلد، فإن الناتج المحلي الإجمالي هو قيمة السلع والخدمات النهائية التامة الصنع المنتجة داخل الرقعة الجغرافية للبلاد خلال مدة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة أو ما يساوي القيمة المضافة لجميع الوحدات العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد ما كالصناعة والزراعة لذا فإنه يعد من أكثر المعايير شمولا لقياس مجمل انتاج الدولة من السلع والخدمات ساملسون) و نورد هاوس، ٢٠٠٦:٤٥١). الجدول (٢) الناتج المحلي مقاساً بالنفقات العامة وكما في ادناه:

الجدول (٢): الناتج المحلي الاجمالي مقاسا بالنفقات العامة في العراق للمدة 2004-2020 (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	معدل التغير السنوي %
2004	53235358	
2005	73533598	38.12%
2006	95587954	29.99%
2007	111455813	16.60%
2008	157026061	40.88%
2009	130643200	16.80-%
2010	162064565	24.05%
2011	217327107	34.09%
2012	254225490	16.79%
2013	273587529	7.61%
2014	266420384	2.62%
2015	199715699	25.03%
2016	203836832	2.08%
2017	225995179	10.85%
2018	245378241	8.57%
2019	266190232	6.02%
2020	19887478	25.98%

المصدر: البنك المركي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، نشرات لسنوات (2004-2020)

الشكل (٢): الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع التدريجي خلال الاعوام (2004-2017) اذ بلغ في عام 2004 (53235358) مليون دينار واستمرت هذه الزيادة الى ان وصلت عام 2008 الى (157026061) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (40.88%)، ويعود سبب هذا الارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي الى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية وزيادة الايرادات النفطية وواصل الناتج المحلي الاجمالي في الارتفاع حتى بلغ عام (2013) ما يقارب (273587529) مليون دينار، لينخفض الناتج المحلي الاجمالي حلال عام 2014 و 2015 حيث بلغت (266420384) مليون دينار و (199715699) وبمعدل نمو سالب بلغ 2.2%) و (25.03-%)، ويعود هذا التراجع الى انخفاض الانفاق الاستثماري والجاري نتيجة العمليات العسكرية ضد المجاميع الارهابية (داعش) وما رافقها من انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية وانخفاض الايرادات النفطية، وهذا هو حال الاقتصادات التي تغلب فيها صفة الربعية ومنها العراق، ثم عاد الناتج المحلي الاجمالي الى الارتفاع حلال العام 2016 حيث بلغ (203836832 مليون دينار، لتستمر هذه الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي حتى عام 2019 حيث بلغت (266190232) مليون دينار وتعود اسباب هذه الزيادة الى انخفاض الانفاق العسكري واستعادة العراق لمكانته في الاسواق النفطية وانتاج كميات كبيرة من النفط، اذ ان ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية كان له تأثير

ايجابي على تحسن ورفع مستوى الناتج المحلي الاجمالي في العراق، لينخفض الناتج المحلي الاجمالي خلال العام 2020 حيث بلغ (19887478) وترجع اسباب هذا الانخفاض الى الصدمة المزدوجة التي تعرض لها العراق من خلال انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية فضلا عن اجتياح فيروي كورونا للعام اجمع هذه الأسباب ادت الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي. ثالثاً. العلاقة بين الانفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي: ان العلاقة بين الانفاق الاستثماري

الحكومي والنمو الاقتصادي من المعتاد ان تكون علاقة طردية موجبة لما نلاحظه من تطور في

النمو الاقتصادي عند زيادة حجم الانفاق الاستثماري الحكومي وعليه نلاحظ في الجدول رقم (٣)

تطور الانفاق الاستثماري الحكومي يقاله النمو الاقتصادي متمثلا بالناتج المحلي الإجمالي

الجدول (٣): تحليل وتبيين العلاقة بين الانفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي متمثلا بالناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2004-2020) (مليون دينار)

السنوات	الانفاق الاستثماري	الناتج المحلي الاجمالي
2004	305116	53235358
2005	3903526	73533598
2006	6209069	95587954
2007	9121371	111455813
2008	20315954	157026061
2009	9648658	130643200
2010	15553341	162064565
2011	17832113	217327107
2012	29350952	254225490
2013	40380750	273587529
2014	35450453	266420384
2015	18584676	199715699

السنوات	الانفاق الاستثماري	الناتج المحلي الاجمالي
2016	18408200	203836832
2017	16464500	225995179
2018	17865000	245378241
2019	24422600	266190232
2020	32089	19887478

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، نشرات لسنوات مختلفة (2004-2020)

الشكل (٣) يبين العلاقة البيانية بين الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي خلال المدة 2004-2020 كما ونلاحظ بيانيا في الشكل (٣) تطور المؤشرين الانفاق الاستثماري الحكومي مع الناتج المحلي الاجمالي ونلاحظ ان هناك علاقة طرية موجبة بين هذين المؤشرين

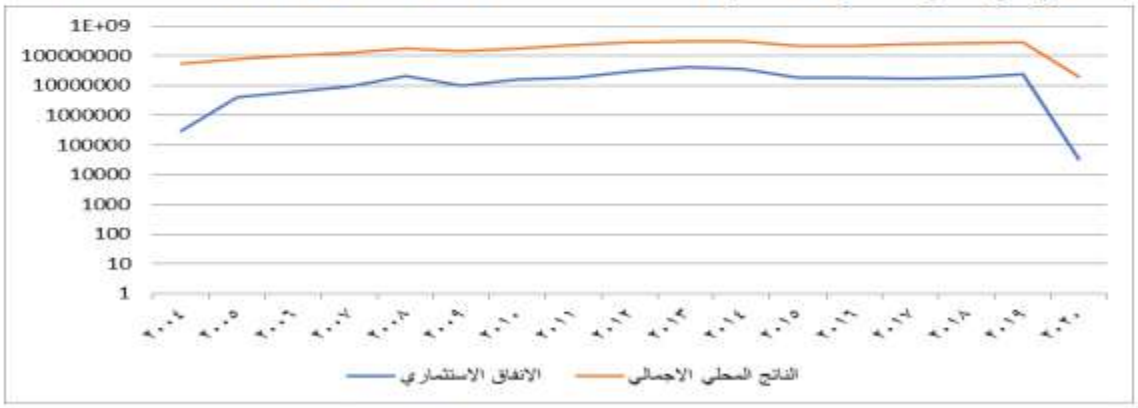

الشكل (٣): بين الانفاق الاستثماري والنمو الاقتصادي

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٣).

نلاحظ من الجدول (٣) والشكل البياني (٣) العلاقة بين الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي حيث نلاحظ ان هناك علاقة طردية بين الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي حيث ان كلما تزداد معدلات الانفاق الاستثماري نلاحظ ايضا الزيادة في معدلات الناتج المحلي الاجمالي، وذلك لان الانفاق الاستثماري يعمل على بناء وتشييد المصانع وانشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على جذب عدد كبير من العاملين بما يساعد بشكل كبير على تقليل البطالة وزيادة الرفاهية وبالتالي زيادة الناتج المحلي الاجمالي، حيث نلاحظ ان الانفاق الاستثمار لعام 2004 بلغ (305116) مليون دينار وكما ان الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام بلغ (53235358) مليون دينار، ليبدأ الانفاق الاستثماري بالازدياد حتى عام 2019 حيث بلغ (17865000) مليون دينار، كما قابله ايضا زيادة في الناتج المحلي الاجمالي وبنفس المستويات واستمر بالارتفاع حتى عام 2019 حيث بلغ (266190232) مليون دينار. لينخفض الانفاق الاستثمار خلال العام 2020 انخفاضاً كبير حيث انخفض الى (32089) مليون دينار، وان هذا الانخفاض جاء نتيجة تفشي فيروس كورونا في جميع انحاء العالم وتوقف جميع المصانع عن العمل، وانخفاض كبير في اسعار النفط العالمية واعتماد العراق على النفط كمورد اساس ادى الى وضع العراق موض

المصادر

القرآن الكريم:-

١- زغير ، اكتفاء عذاب ، ٢٠١٧ ، العلاقة بين الانفاق العام ومعدلات النمو الاجمالية والقطاعية في العراق ، العراق ، وزار ة التخطيط دائرة القطاعات الاقتصادية.

٢- محمد ، بن عزة ، ٢٠١٣ ،تقييم اثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف ، الجزائر.

3- IMF,2019,world Economic outlook Database, Data and Statistics, www.IMF.org/external/data. Htm.

الكتب -:

١- العلي ، عادل فليح ، ٢٠٠٢ ، المالية العامة والتشريع المالي ،الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، فرع الموصل ، العراق.

٢-العلي وكداوي ، عادل فليح وطلال محمود، ١٩٨٩ ،اقتصاديات المالية العامة ،الطبعة الثانية ، دار الكتب للطباعة والنشر ،جامعة الموصل ، العراق.

٣- الجنابي ، طاهر ، بدون سنة نشر ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ن العراق.

٤-بولحية ، الطيب ، ٢٠١٦ ،التحليل الاقتصادي الكلي ، بدون نشر ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، جيجل ، الجزائر.

٥ -خشيب ، جلال ، بدون سنة نشر ، النمو الاقتصادي ، net.alukah.ww

الرسائل والاطاريح

١- الانسة ، ٢٠١٦ ، اثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، وهران ، الجزائر ، (غير منشورة)

٢- ايه وخديجة ، دشوشة وبن زاوي ، ٢٠١٧ ، اثر ترشيد الانفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المسلة ، الجزائر ، (غير منشوره)

٣- بكرين ، رحاب عبد الرحمن الساير ، ٢٠١٥ ، دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان ، كلية الدراسات العليا ، السودان ، (غير منشورة)

٤- بشير ، خميرة ، ٢٠١٦ ، دراسة قياسية تظهر العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، المسيلة ، الجزائر ، (غير منشور ة)

٥- خفاجة ، امل حمدان ، ٢٠١٣ ، اثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، كلية التجارة ، غزة ، فلسطين ، (غير منشورة).

٦- سلاطني ، هاجر ، ٢٠١٤ ، سياسة الانفاق الحكومي الاستثماري واثرها على تحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، سطيف ، الجزائر ، (غير منشورة).

٧- عوايشية وناصر ، بلال وفاطمة الزهراء ، ٢٠١٦ ، اصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، تبسة ، الجزائر .

٨- قدوري ، طارق ، ٢٠١٦ ، مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، بسكرة ، الجزائر .

الدوريات:-

١- المزروعي ، علي سيف علي ، ٢٠١٢ ،اثر الانفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، الأول ، ٢٨.

٢- عميرة ، محمد سعد ، ٢٠٠٢ ،اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية ، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية ، الامارات.